

## البحرين

## أحدث التطورات

3.7 مليار دولار (أو 2.8 من الواردات غير النفطية)، ارتفاعاً من 1.3 مليار دولار من الواردات غير النفطية في نهاية عام 2018، وذلك بمساعدة من دعم دول مجلس التعاون الخليجي، وتجديد إصدار السندات، وانخفاض عجز الحساب الجاري.

وأدى استمرار العجز الكبير في المالية العامة والحساب الجاري إلى ارتفاع سريع في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، والذي من المقدر أن يرتفع من 95% في 2018 إلى أكثر من 100% في 2019. ومع ذلك، استطاع برنامج توازن الموازنة، مشفوعاً بالدعم الإقليمي بمبلغ 10 مليارات دولار، أن يحد من الضغوط السوقية وأدى إلى انخفاض كبير في هوامش عائد السندات. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، بلغت نسبة عالية من سكان البحرين سن العمل. وتوضح أحدث البيانات المتاحة من هيئة تنظيم سوق العمل عن الربع الثاني من 2019 انخفاض إجمالي العمالة بنسبة 1.6% مقارنة بالربع الثاني من عام 2018، مدفوعاً بانخفاض نسبته 3.6% في توظيف البحرينيين، في حين أن انخفاض التوظيف بين الوافدين بلغ 1.1%. ومن بين البحرينيين، يبدو أن انخفاض التوظيف يرتبط بالمرحلة الثانية من نظام التقاعد الطوعي، الذي تم تنفيذه خلال الربع الثاني من عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أنه خلال الربع الثاني من عام 2019، شكل الوافدون 79.5% من إجمالي العمالة في البلاد.

## الآفاق المستقبلية

ستخضع توقعات النمو الاقتصادي على المدى القريب إلى الانخفاض بسبب انهيار أسعار النفط والظروف العالمية غير المواتية مع زيادة تعطل النشاط الاقتصادي بسبب جائحة كورونا. إذ تحوم أسعار النفط حول 35 دولاراً في عام 2020، ولذلك من المتوقع أن ينكمش نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.5% ليعاود الارتفاع إلى 2.7% في 2021-2022 بدعم من مشاريع البنية التحتية. ويحظى الاقتصاد غير النفطي بشكل متزايد بمساعدة استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز البنية التحتية، والتي بدورها هي عامل تمكين للمركز المالي وقطاع السياحة. إن التوسع في خط ألومنيوم البحرين (ألبا) 6 الذي افتتح أواخر عام

تشير التقديرات إلى أن النمو الإجمالي ظل ثابتاً عند 1.8% في 2019 بسبب إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. ومن المقدر أن نمو القطاع غير النفطي ظل عند قرابة 2%، مدفوعاً بمكاسب في التمويل والبناء والضيافة، مقابل انخفاضات كبيرة في القطاعات الأخرى بما في ذلك التصنيع والمقارنات. وتشير التقديرات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي قد عاد إلى الارتفاع الإيجابي إلى 1%، بعد الانكماش بنسبة 1.3% في عام 2018، مدفوعاً بزيادة طفيفة في إنتاج النفط الخام بينما تحدد له سقف وفقاً لاتفاق أوبك+ الذي انتهى الآن لخفض الإنتاج. وانخفض التضخم إلى 1% في عام 2019 على الرغم من تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير كانون الثاني 2019، مما يعكس ضعف الطلب المحلي.

وفي حين أن عجز الموازنة يتناقص فإنه مازال ضخماً وفقاً للتقديرات. ويهدف برنامج توازن الموازنة إلى الوصول إلى موازنة متوازنة بحلول عام 2022 مدعومة بتمويل قدره 10 مليارات دولار من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ورغم أن العجز يتناقص في إطار توازن الموازنة، تشير التقديرات إلى أنه ظل أعلى من 9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 بسبب انخفاض أسعار النفط والإنفاق من خارج الموازنة، مما يجعل احتمال توازن الموازنة بحلول عام 2022 أمراً غير مرجح. ومن المقدر أن تؤدي ضريبة القيمة المضافة الجديدة إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية بمقدار 2.4 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 2019 بالمقارنة بعام 2018. ومع ذلك، ففي يناير/ كانون الثاني 2020، وافق مجلس الوزراء على إعفاء فواتير الخدمات من ضريبة القيمة المضافة، مما يشير إلى أن هذه الضريبة بارزة على الرغم من المستوى المتواضع للضريبة.

وعلى الرغم من انهيار أسعار النفط، تشير التقديرات إلى أن عجز الحساب الجاري قد تراجع إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي، من حوالي 6% في نهاية عام 2018، مدفوعاً بديناميكيات التجارة غير النفطية وتدفقات التحويلات الخارجية الأقل. وتشير التقديرات إلى أن الاحتياطات الأجنبية قد ارتفعت 1.5 مليار دولار في عام 2019 إلى

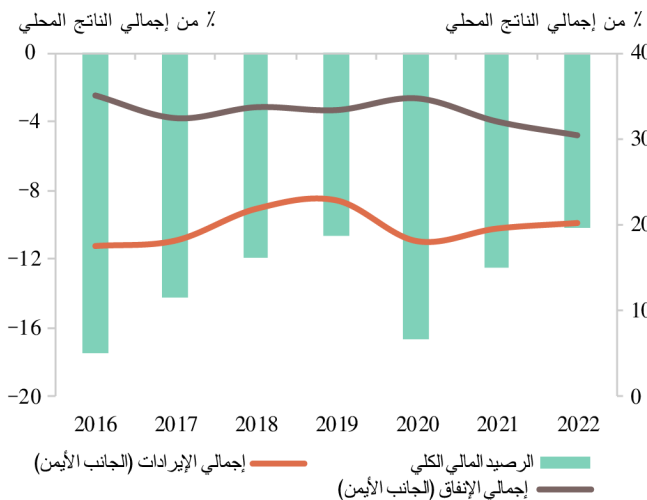
الجدول 1	2019
عدد السكان (بالمليون)	1.5
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	37.9
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	25257
الانتقال بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	101.2
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	77.0

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفرق، والبيانات الرسمية. إيضاحات: (أ) أحدث قيم ومؤشرات التنمية العالمية (2017)

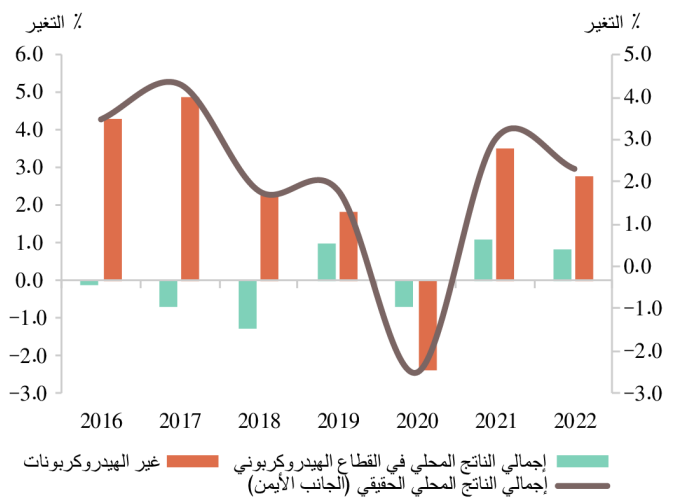
من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي هذا العام، حيث سيؤدي تعطل النشاط الاقتصادي بسبب جائحة فيروس كورونا إلى إضعاف الطلب على النفط والضغط بشدة على النشاط غير النفطي. ومن المتوقع أن يعكس عجز الموازنة وحساب المعاملات الخارجية مسار خفض العجز الذي شهدته عام 2019. ثم من المتوقع أن يتقلص عجز الموازنة تدريجياً فقط بالنظر إلى انخفاض عائدات النفط، والإنفاق الكبير خارج الموازنة. المصدر الرئيسي للضغط هو مدفوعات الفائدة الضخمة على الديون الخارجية، مما يزيد من الضغط على الاحتياطي. وتتسبب مخاطر الجانب السلبي من الأزمة المزروجة في الخليج بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا.

الشكل 2 البحرين / العمليات الحكومية العامة

الشكل 1 البحرين / النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي



المصادر: السلطات البحرينية وتقديرات خبراء البنك الدولي.



المصادر: السلطات البحرينية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

## المخاطر والتحديات

تشمل المخاطر المباشرة الرئيسية للتوقعات انهيار أسعار النفط بسبب تفشي فيروس كورونا وانهيار أوبك + الذي سيكون له تأثير سلبي كبير على النمو وإيرادات الموازنة وحصيلة العملات الأجنبية. ومع فرض قيود على السفر، سيعاني نشاط قطاع الخدمات بسبب ضعف الطلب المحلي، وكذلك القطاعات الأخرى، مثل المطاعم والترفيه. وستؤدي التقلبات الحادة في أسعار الطاقة، وتضييق الأوضاع المالية عالمياً، وضعف الطلب العالمي إلى زيادة المطالب في مجال سياسة المالية العامة. كما أن الإفراط في اللجوء إلى التمويل المحلي سيزيد الضغوط على الاحتياطيات ويزاحم القطاع الخاص. ويتطلب الاقتراب من وضع توازن الموازنة بحلول عام 2022 اتخاذ تدابير أقوى على صعيد المالية العامة بما في ذلك المزيد إصلاح إعانات الدعم والمدخرات المرتبط بنظام التقاعد الاختياري، إلى جانب تحسين كفاءة الإنفاق للحد من هذه المخاطر. ومع ذلك، فإن برنامج التحفيز المالي، بالإضافة إلى زيادة إنتاج النفط من خط ألبا 6، ستعزز النمو. ومما خفف المخاطر أيضاً آلية قائمة بالفعل للمساعدة من باقي دول مجلس التعاون الخليجي عبر صندوق التنمية. ويخفف سجل الدعم القوي من دول مجلس التعاون للبحرين من مخاطر السيولة التي تواجهها بسبب زيادة الاحتياجات التمويلية.

2019 سيعزز إجمالي الناتج المحلي بشكل أكبر ويوفر بعض الإمكانات الناشئة عن انخفاض أسعار الطاقة. ورغم الإصلاحات الجارية للحد من العجز، فإن الاعتماد الشديد على النفط والحيز المحدود لخفض الإنفاق سيجعلان البحرين أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط. وعلى ذلك فإن انهيار أسعار النفط سيزيد من عجز الموازنة إلى أكثر من 16% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، وعجز الحساب الجاري إلى 9% من إجمالي الناتج المحلي، بعد أن مضت البلاد على مسار خفض العجز خفصاً طفيفاً في العام السابق.

ومن شأن مواصلة إصلاحات المالية العامة، والتركيز على تحسين توجيه الدعم، في إطار برنامج توازن الموازنة، أن يساعد في خفض عجز الموازنة في عام 2021-2022، على افتراض تمويل تكاليف برنامج التقاعد الاختياري من مصادر خارج الموازنة. ومن المتوقع أن يبقى الدين العام في مستواه المرتفع البالغ 125% من إجمالي الناتج المحلي في 2020 وزيادته في 2021-2022 نظراً لإجمالي الاحتياجات التمويلية الضخم. ومن المرجح أن يستمر العجز في الحساب الجاري، ولكن بمستويات معتدلة. وقد يخفف هذا بدوره من الاحتياطيات الدولية ويؤجل بناء القدرة على الصمود في المراكز الخارجية.

ورغم الإصلاحات الجارية وفي سياق تنفيذ برنامج توازن الموازنة، تواجه البحرين خيارات صعبة تتعلق بالسياسات العامة نتيجة خفض الإنفاق الاجتماعي، وهو ما قد يؤثر على الخدمات العامة وبرامج شبكات الأمان. وفي سياق تعطل الأنشطة بسبب جائحة كورونا، من المتوقع ظهور تأثيرات سلبية في دخل العاملين، وبخاصة في السياحة والخدمات والتشييد. ومن أجل حماية الأفراد والشركات المعرضين لتلك التأثيرات السلبية، طبقت الحكومة حزمة تحفيزية بقيمة 11 مليار دولار في شهر مارس/ آذار.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 البحرين / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

2022ت	2021ت	2020ت	2019ت	2018	2017	
2.3	3.0	-2.5	1.8	1.8	4.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.5	1.7	0.5	1.6	-1.9	1.3	الاستهلاك الخاص
0.8	1.0	-2.1	0.9	0.6	11.0	الاستهلاك الحكومي
2.7	3.3	2.6	5.0	9.5	10.6	إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الثابتة
3.5	2.3	1.5	4.3	3.3	3.7	الصادرات، السلع والخدمات
2.4	2.7	1.8	4.4	5.7	7.6	الواردات، السلع والخدمات
2.3	3.0	-2.5	1.8	1.8	4.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.4	2.2	1.6	1.8	3.8	-0.9	الزراعة
1.4	1.6	0.7	1.2	2.3	0.6	الصناعة
3.0	4.1	-4.9	2.3	1.4	7.2	الخدمات
2.3	2.4	2.8	1.0	2.1	1.4	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-5.3	-7.3	-9.2	-3.0	-5.9	-4.5	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.0	2.1	2.2	1.9	1.9	0.8	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
-10.2	-12.5	-16.6	-10.6	-11.9	-14.2	رصيد الموازنة (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفرق والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ق = تقديرات، ت = توقعات.